



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

إيرادات النفط في العراق وإمكانات استخدامها في التنويع الاقتصادي

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية وهي جزء
من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدم بها الطالب

حيدر شلب وشكه

بإشراف الأستاذ الدكتور

عبد الستار عبد الجبار موسى

٢٠١٥

١٤٣٦ هـ

م

المستخلص

ان مشكلة الاقتصاد العراقي الرئيسة في الوقت الحاضر هي اعتماده بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل موازناته العامة، فضلا عن أن تلك الإيرادات كانت تشكل نسبة تزيد عن ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، وقد اتسمت هذه الإيرادات بالتذبذب بسبب محدودية الإنتاج وضعف البنية التحتية التصديرية والتخزينية ، فضلا عن تذبذب الأسعار في السوق الدولية ، كما أن تراجع الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية أدى إلى تدني مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ، مما جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً ، يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي الذي تسيطر الدولة على معظم نشاطاته ، ويتسم بارتفاع معدلات البطالة وتنتشر في مؤسسات الدولة البطالة المقنعة وانخفاض الإنتاجية ، مع غياب واضح للدور الفعال للقطاع الخاص في جميع الأنشطة الاقتصادية ، كما أن العراق لم يحقق الاستغلال الأمثل لإيراداته النفطية في تحقيق تنوع اقتصادي متوازن في مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من ضخامتها وبشكل خاص بعد عام ٢٠٠٣ .

استهدفت هذه الرسالة تحليل الإيرادات النفطية وكيف أنها تتأثر بمجموعة من العوامل وبالأخص أسعار النفط في السوق الدولية و ما تأثير ذلك على النشاط الاقتصادي في العراق ، و وضع رؤية مستقبلية للتغيرات المحتملة في الإيرادات النفطية وكيف يمكن الاستفادة منها في احداث تنويع في الاقتصاد العراقي .

تكونت الرسالة من ثلاثة فصول :

ركز الفصل الأول على دراسة العوامل التي تؤثر على الإيرادات النفطية تمثلت بالأسعار والعوامل المحددة لها والاستغلال المثل للموارد النفطية .

أما الفصل الثاني فتناول تحليلاً تاريخياً للإيرادات النفطية ، ومقدار مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و الموازنة العامة ، و أسباب تذبذبها التي انعكست على نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي والموازنات العامة .

في الفصل الثالث قامت بدراسة تجارب كل من الإمارات العربية المتحدة و مملكة النرويج بهدف الاستفادة منهما في مجال تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي العراقي ، كما تضمن المبحث الثالث من هذا الفصل سيناريوهات لمستقبل الإيرادات النفطية واحتمالات الاستغلال الأمثل لتلك الموارد في تحقيق التنوع الاقتصادي في مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات و التوصيات.

الاستنتاجات

بناءً الى ما تقدم توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات :

١- لقد كان للحروب الخارجية والداخلية التي خاضها العراق خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠١٥ وعمليات السلب والنهب التي حدثت بعد حربي الخليج الأولى و الثانية ، دور كبير في تدمير البنية التحتية العراقية وتخلف القاعدة الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدمية، الذي ساهم في زيادة نسبة مساهمة القطاع النفطي و لأكثر من ٥٠% في الناتج المحلي الإجمالي العراقي .

٢- إن الوضع السياسي بعد عام ٢٠٠٣ قد أضرّ كثيراً بعملية التنويع الاقتصادي فمن جانب لم تكن هناك إرادة سياسية لتنويع النشاط الاقتصادي ، ولم يعمل السياسيين على تشريع القوانين التفصيلية التي تقود الاقتصاد إلى التنويع .

٣- محدودية الإنتاج و كميات النفط المصدرة نسبة إلى الاحتياطات النفطية الكبيرة المثبتة التي يمتلكها العراق و البالغة أكثر من ١٥٠ مليار برميل ، وكان لتذبذب الأسعار في السوق الدولية تأثير في الإيرادات أيضا .

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة فإننا نوصي بما يأتي :

- ١- ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار السياسي ، والأمن المجتمعي، وتنظيم القوانين الداعمة لذلك باعتبارها شروط أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق.
- ٢- ضرورة معالجة الفساد المالي والإداري من خلال المتابعة القانونية واعتماد حملات التوعية الدينية ،والرسمية ، والاجتماعية لمعالجة على هذه الظاهرة .
- ٣- اعتماد رؤية اقتصادية واضحة من خلال الدستور والقوانين التفصيلية و السياسات الاقتصادية على أرض الواقع .